محددات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل غياب استراتيجية فلسطينية توافقية

Determinants of the Palestinian-Israeli conflict in the absence of a consensual Palestinian strategy

رقية بوقراس[1]*

[1]جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم(الجزائر)،

roukai.boukarras@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/22 تاريخ القبول: 2021/08/19 تاريخ النشر: 2021/09/20

ملخص: لقد أبان تجدد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واندلاع الحرب من جديد في أفريل سنة 2021 عن عودة الروح إلى القضية الفلسطينية، وان هذا النزاع التاريخي لم ينتهي، وان المقاومة تعود دائما لتفرض نفسها بقوة ولتلقى الدعم والتقدير على المساعي والجهود التي تبذلها، في ظل الممارسات الشنيعة للمستعمر الإسرائيلي.

غير أن هاته الظروف والأوضاع بينت أيضا الحاجة إلى استراتيجية فلسطينية شاملة ومتجانسة من أجل التصدي الممنهج للعدوان الإسرائيلي، بجمع الأدوات المناسبة، سواء العسكرية أو الدبلوماسية، وبضم كافة الشركاء، للوصول إلى الحل العادل القادر على دفع المعاناة التي يتحملها الشعب الفلسطيني.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هاته القضية الإنسانية بعد الحرب التي احتدمت، وتسعى إلى إعادة النظر في أساس التحليل من خلال تحديد دور المؤسسات السياسية الفلسطينية في رسم خط ناظم موحد وقار لخارطة الطريق الداخلية والخارجية في نفس الوقت، والعمل على تدويل الصراع وتوحيد الصف للتصدي لهذا العدوان.

كلمات مفتاحية: القضية الفلسطينية؛ الاستراتيجية الفلسطينية الشاملة؛ تدويل الصراع.

Abstract:

The resurgence of the Palestinian-Israeli conflict and the outbreak of war again in April of 2021 demonstrated the return of the soul to the Palestinian cause, that this historical conflict has not ended, and that the resistance always returns to impose itself strongly,to receive support and appreciation for the endeavors and efforts it exerts, in light of the heinous practices of the Israeli colonizer.

However, these circumstances and conditions also demonstrated the need for a comprehensive and homogeneous Palestinian strategy in order to systematically confront the Israeli aggression, which brings together the appropriate tools, whether military or diplomatic, and includes all partners, to reach a just solution that is able to alleviate the suffering that the Palestinian people endure.

This study aims to shed light on this humanitarian issue after the war that raged, and seeks to reconsider the basis of the analysis by defining the role of Palestinian political institutions in drawing a unified and stable line for the internal and external roadmap at the same time, and working on internationalizing the conflict and uniting the ranks to confront To this aggression.

Keywords: Palestinian issue; Comprehensive Palestinian strategy; Internationalization of the conflict.

* رقية بوقراس، أستاذة محاضرة أ، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم

مقدمة:

لطالما لعب البعد الدولي لطبيعة الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني دوراً هاماً كأداة للتعريف بالتحديات والفرص التي تواجهها، والاستراتيجيات المحتملة لحل الصراع وعرض خيارات وبدائل في مختلف المجالات التي تهم القضية الفلسطينية؛ وبالتالي إيجاد البنية التحتية المؤسساتية والدبلوماسية الكفيلة بتقديم حلول عملية من أجل التقدم بالأوضاع ومواجهة المخاطر المحتملة من جهة، ومن جهة أخرى تدويل الصراع بشكل يسمح بتجاوز الحلول التقليدية التي تعيد إنتاج المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية ورعاية دولية شكلية، أو تغيير بعض أسس وآليات سير تلك المفاوضات.

فمنذ تقزيم الصراع من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع مقتضب بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والمستعمر الإسرائيلي، ومع تزايد موجات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، اخذ مسار أهم نزاع في الشرق الأوسط منحى آخر، يتطلب إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبعة وفي الحلول الممكنة.

من اجل ذلك تعتبر الحرب القائمة في فلسطين منذ نهاية شهر أفريل 2021 وبداية شهر رمضان 1447، والتي تعد أهم القضايا المطروحة على الساحة السياسية الدولية، معادلة جديدة لموازين القوى في المنطقة، حيث تشكل المعركة الدائرة في فلسطين إطاراً لاستقطاب انتباه واهتمام المجتمع الدولي ودعم المجتمع المدني العالمي، خاصة مع الدور الذي لعبته المقاومة الفلسطينية لدى قصفها تل أبيب للدفاع عن القدس؛ ما أدى إلى انتفاضة شاملة في الأراضي

الفلسطينية، سواءا في الداخل المحتل أو في الضفة الغربية أو الخارج، وإلى شن الاحتلال الإسرائيلي حربا على قطاع غزة.

وبعدما كانت السلطة والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني منشغلة بإلغاء الانتخابات التشريعية وأسبابه، بين معارض ومؤيد، وفيما كان كل طرف يكيل الاتهامات للآخر، متناسين العدو المشترك؛ وكون الشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال. جاءت هذه الحرب، لتكشف من جديد دور المقاومة في صد الهجمات الإسرائيلية؛ كما أبانت الحرب أن آفاق حل الصراع مع العدو ما زالت بعيدة والذي تغير ليس طبيعة الصراع، بل أدواته. مما يحتم أن تبحث السلطة الفلسطينية عن استراتيجيات حقيقية للتقدم بحلول ملموسة لقضيتها الأزلية، وأن تلتف حول الشعب ليحميها وتحميه بما يعيد الاعتبار لمؤسسات المجتمع المدني، ليس كشيء معارض للسلطة بل كمؤيد ومكمل لها كما كان عليه الحال في مرحلة الثورة.

ومع فقدان التوازن الكلي في التعامل الدولي على الصعيد السياسي والدبلوماسي مع طرفي الصراع، تم الرجوع إلى طاولة الحوار الدولية، للبحث عن حل لقضية "الفلسطينيين" ومصيرهم في أجندة حقوق الإنسان الدولية بعد الجهود المصرية لوقف إطلاق النار، ومطالبة وزير الخارجية الجزائري باعتماد خطوات عملية لإنهاء العدوان ضد الفلسطينيين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعدما تراجعت القضية الفلسطينية في ظل غياب السلطة القادرة على التصرف كدولة متحكمة بزمام أوضاعها كلياً.

من ذلك، تتساءل الدراسة:

ما هي المحددات التي تحكم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل غياب إستراتيجية فلسطينية توافقية لإدارة الصراع؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

– ما الذي أشعل فتيل الحرب والصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جديد؟

– إلى أي مدى يمكن لنظريات العلاقات الدولية أن تتكيف مع واقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

– إلى أي مدى يمكن لغياب إستراتيجية فلسطينية واضحة ومستجدة أن يؤثر على مصير الشعب الفلسطيني وعلى صورة القضية في المجتمع الدولي؟

– كيف يمكن للمؤسسات السياسية الفلسطينية أن تستعيد ثقة المجتمع المحلي والدولي من اجل إيجاد حلول عملية ملموسة لقضيتها المصيرية؟

– إلى أي مدى يمكن لتدويل صراع الفلسطينيين مع المحتل الصهيوني أن يساهم في إيجاد حلول عملية للعدوان الإسرائيلي المستمر؟

من أجل الإجابة عن الإشكالية والإلمام بمختلف النقاط التي تطرحها الأسئلة الفرعية، تحيل الدراسة إلى الفرضية التالية:

في ظل إستمرار حملات التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، ومع إنتقال مركز الجاذبية في السياسات والتفاعلات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط من المسرح الفلسطيني إلى المسرح السوري واليمني والليبي وتصاعد القضايا الهامشية، تقلصت الخيارات الفلسطينية وأصبح من الضروري العمل على رسم إستراتيجية وطنية متعددة الأبعاد تواكب النضال داخل الأراضي المحتلة ومتصلة مع العمل الخارجي الدبلوماسي الدولي.

ما يجعل أهمية البحث تبرز في كونه يقدم قراءة حديثة لواقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على ضوء التصعيدات التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي منذ نهاية شهر أفريل، ودور المؤسسات السياسية الوطنية (الفلسطينية) والدولية (من منظمات حكومية وغير حكومية) في

إدارة الصراع، في ظل تغير ميزان القوى الدولي وتحول مسارات التفاعلات الدولية لصالح قضايا دولية مستجدة، لذا تأتي الدراسة من اجل فهم محتوى الصراع وإدراك مستوياته، وتسليط الضوء على نقاط الضعف في التسيير الفلسطيني لقضيته المصيرية من جهة. ومن جهة أخرى، الإشارة إلى أن تدويل الصراع لا الحل من الأهمية بما كان حتى يفهم المجتمع الدولي جوهر المطالب الفلسطينية وحقيقة المواقف الدولية في منطقة تعتبر عمقا جيو–إستراتيجياً وتشكل رهانا جيو–سياسياً للأطراف المشكلة له والمحيطة به أو المتدخلة فيه.

لذلك ومن اجل تقصي الجوانب المختلفة للموضوع، وفحص أبعاده اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لعرض الواقع والأحداث. كما استعانت باقتراب النظم من أجل رصد تصورات الأطراف والفواعل المؤسسية المختلفة الداخلية والخارجية، لتجسيد فكرة توازن المصالح لا القوى بين حاجة الفلسطينيين إلى تقرير المصير وحاجة إسرائيل للأمن والسلم، والدور الحقيقي الذي يجب أن يلعبه كل طرف.

المبحث الأول: عودة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى الواجهة بعد سنوات من الهدوء

قبل فترة وجيزة، وإلى غاية نهاية شهر أفريل من سنة 2021، لم تكن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتوقع أن يحدث تصعيد أو مواجهات مباشرة مع الفلسطينيين، ففي تصريحاتهم للصحف المحلية توقع عسكريون أن أكبر تهديد لإسرائيل قد يكون في إيران على بعد ألف ميل أو عبر الحدود الشمالية مع لبنان، وفق تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية. وسط اطمئنان إسرائيلي لعدم وجود أي مخاوف بشأن تفجر العنف ما يوحي بفترة طويلة من الهدوء النسبي،فكيف وصل الوضع في القدس وغزة وغيرهما من المدن إلى هذا الوضع

المزري، بعد مرور سبعة سنوات على آخر مواجهة عسكرية بين حماس وإسرائيل و16 عاما على آخر انتفاضة كبرى بفلسطين؟

المطلب الأول: عودة الاشتباكات الفلسطينية الإسرائيلية

الاشتباكات الإسرائيلية الفلسطينية أو مواجهات القدس، هي توتر بدأ بين متظاهرين فلسطينيين وشرطة إسرائيل في السادس من ماي 2021، نتيجة قرار المحكمة الإسرائيلية العليا بشأن إخلاء عائلات فلسطينية من منازلها في حي "الشيخ جراح"إلى الجانب الشرقي من "البلدة القديمة" في القدس لصالح إسكان مستوطنين إسرائيليين[1].

حسب صحيفة "النيويورك تايمز" فانه قبل سبعة وعشرون يوما من إطلاق الصاروخ الأول من غزة على البلدات الإسرائيلية، دخلت مجموعة من ضباط الشرطة الإسرائيلية المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وقامت بدفع بعض الفلسطينيين الموجودين بالمسجد وقتها جانبا؛ لتشق طريقها عبر فناء المسجد الفسيح نحو أسلاك مكبرات الصوت التي تبث الآذان والصلاة من مآذن الأقصى الأربع وقامت بقطعها.

كان ذلك مساء اليوم الأول من شهر رمضان، الموافق للثالث عشر من أفريل 2021، وصادف أيضا يوم ذكرى في إسرائيل يُكرم فيه القتلى الذي سقطوا من أجل الدولة العبرية، وكان الرئيس الإسرائيلي "رؤوفين ريفلين" يلقي خطابا بتلك المناسبة عند "حائط المبكى"؛ وهو الموقع اليهودي المقدس الذي يقع أسفل المسجد الأقصى المبارك، وكان المسئولون الإسرائيليون قلقين من أن يؤدي صوت صلاة التراويح المنبعث من مكبرات الصوت إلى التشويش على كلمة الرئيس، فقرروا إسكاتها[2].

وحسب ذات الصحيفة "*كانت تلك نقطة التحول، فقد أدت أفعالهم تلك إلى تدهور الوضع" "دون أدنى شك، كان واضحا أن الشرطة الإسرائيلية تريد تدنيس المسجد الأقصى في شهر رمضان المبارك*." وتقول الصحيفة إنه ربما كان بالإمكان نسيان تلك الحادثة بسرعة، لو أنها حدثت في عام مختلف، لكن شهر أبريل الماضي كان مختلفا، حيث تضافرت عوامل عديدة بشكل مفاجئ وأسهمت في تضخم حادثة الإساءة ككرة ثلج لتتحول إلى مواجهة كبرى[3].

وبعد حادث مكبر الصوت مباشرة عمدت الشرطة إلى إغلاق الساحة الواقعة خارج باب العامود، وهي أحد المداخل الرئيسية لمدينة القدس القديمة والتي اعتاد الشباب الفلسطيني التجمع فيها ليلا خلال شهر رمضان .وتقول الصحيفة إن الشبان الفلسطينيين واجهوا قرار الإغلاق بالاحتجاج والرفض، وفيما كانت الشرطة ترى في تلك الاحتجاجات فوضى يجب السيطرة عليها، كان قرار الطرد من الساحة بالنسبة للعديد من الفلسطينيين إساءة خلفها مظالم أعمق بكثير. وأمام إصرار الشبان الفلسطينيين، اضطرت السلطات الإسرائيلية في الخامس والعشرين من أفريل للرضوخ والسماح لهم بالتجمع خارج باب العامود، ولكن ذلك جاء بعد مجموعة من التطورات وسعت نطاق الأزمة.

وسرعان ما تطورت الأحداث وتوسعت الاشتباكات التي كان بعضها مع يهود متطرفين اعتدوا على الفلسطينيين خلال مسيرة لهم في القدس، وما تلا ذلك من اقتحام للشرطة الإسرائيلية للمسجد الأقصى خلال العشر الأواخر من رمضان والاعتداء على المصلين المعتكفين داخله، حيث تفجرت الأحداث مساء يوم جمعة الوداع. وكلها أحداث قادت للمواجهة العسكرية التي توقفت مع وقف إطلاق النار يوم الجمعة الواحد والعشرين من ماي 2021.

المطلب الثاني: عودة القضية الفلسطينية إلى المحافل الدولية

طلبت الصين والنرويج وتونس عقد اجتماع عام لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 14 ماي2021 إلا أن الولايات المتحدة اعترضت. اجتمع أعضاء المجلس على انفراد مرتين لكن لم يتمكنوا من الاتفاق على بيان بسبب اعتراضات الولايات المتحدة[4].

في 12 ماي أُعلن عن إرسال "هادي عمرو" نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإسرائيلية الفلسطينية والصحافة والدبلوماسية العامة إلى الشرق الأوسط" على الفور، ولم تُظهر جهود الهدنة التي تبذلها مصر وقطر والأمم المتحدة حتى ذلك الحين أي مؤشر على إحراز تقدم.[5]

في 13 ماي وبعد وصول الصواريخ التي تنطلق من "غزة" إلى" تل أبيب"، قامت الخطوط الجوية البريطانية وغيرها من الخطوط الأمريكية بتعليق الرحلات الجوية إلى مطار"بن غوريون"، فيما قامت السلطات الإسرائيلية بإلغاء أو تحويل الرحلات الجوية الأخرى إلى مطار بالقرب من"إيلات"، وهي المرة الأولى التي تستخدم فيها إسرائيل مطار "ريمون" بديلًا عن مطار "بن غوريون". ذُكر أن وزير الخارجية الروسي قال أن حماس على استعداد لوقف إطلاق النار على "أساس متبادل"، لكن" نتنياهو" أبلغ حكومته أن إسرائيل رفضت العرض. كما ذُكِر أنه جرى دراسة خطة إسرائيلية لاجتياح بري لغزة، إلا أن تلك الخطة لم يُوافق عليها[6].

دعا الأمين العام للأمم المتحدة" أنطونيو غوتيريش" إلى وقفٍ فوريٍّ لإطلاق النار "احترامًا لروح العيد" في إشارةٍ إلى عيد الفطر.

في 17 ماي تلقى سفير فلسطين لدى المملكة المتحدة "حسام زملط" رسالة رسمية من إدارة شركة" فيسبوك "و"واتساب "و"انستغرام "أعربت فيها عن اعتذارها لما جاء في الشكوى التي تقدمت بها دولة فلسطين عن تقاعس الشركة عن مسؤولياتها القانونية والأخلاقية في احترام

القانون الإنساني الدولي وحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن الاضطهاد الذي يتعرض له، والنضال من أجل إنهائه. وأقرت الرسالة بأخطاء الشركة في التعامل مع مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي من الفلسطينيين، وحذف منشورات وإغلاق حسابات بسبب استخدام كلمات مثل الأقصى المبارك، وأكدت الرسالة نية الشركة تصحيح هذه الأخطاء[7] ووعدت بـ: (1)التوقف عن مساعي إسكات الصوت الفلسطيني ومناصري القضية الفلسطينية على منصات التواصل الاجتماعي؛(2)البدء بتفعيل نظام رقابة وحظر لحملات التحريض على القتل الرسمية والشعبية في إسرائيل؛(3)حذف منشورات وإغلاق حسابات لساسة دولة الاحتلال، وعلى رأسهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بعد أن عرضت فلسطين أمثلة للتحريض على القتل من المستوى الرسمي الإسرائيلي(4)منع جيش الاحتلال الإسرائيلي من استخدام منصات التواصل الاجتماعي لبث الإشاعات والمعلومات الخاطئة والتحريض على العنف(5)مراقبة وحظر وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تستخدم منصات التواصل الاجتماعي للتحريض على الكراهية والعنصرية والعنف.

كما استدعت دولة "الكويت" سفير دولة تشيكيا احتجاجًا على نشره صورة مؤيدة لإسرائيل مطالبة بترحيله بعد قيامه بنشر ملصق على الإنترنت، ما دفعه للاعتذار بعدما استدعته وزارة الخارجية الكويتية لتقديم احتجاج. وبحسب البيان فإن "ذلك التصرف المرفوض وما يشكله من إساءةٍ بالغةٍ للمشاعر في دولة الكويت على المستويين الرسمي والشعبي لا يتناسب وطبيعة الوظيفة الدبلوماسية[8]."

وطالبت مجموعة شملت مئتي وخمسين موظفٍ في شركة جوجل في بيانٍ داخليٍ بضرورة دعم الفلسطينيين وحماية الخطاب المعادي للصهيونية، واعترضت على "الخلط بين إسرائيل والشعب اليهودي"، وأكد البيان على أن "معاداة الصهيونية ليست معاداةً للسامية."

المطلب الثالث: ردود الفعل الفلسطينية والإسرائيلية

أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية بيانًا طالبت فيه مجلس الأمن بتوفير الحماية لشعبها مؤكدة أن ذلك ليس امتيازًا أو منّة، وإنما واجب وحق مشروع لشعب تحت الاحتلال يواجه أشكال البطش والجرائم التي عبرت عنها الجنائية الدولية وتعاملت معها كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما دعت مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تُجاه الشعب الفلسطيني.

أيضًا أدانت الوزارة في بيانها الاعتداءات الوحشية المتواصلة التي ترتكبها شرطة الاحتلال على مدار الساعة ضد المواطنين المقدسيين، في محاولة لتفريغ باحات المسجد الأقصى المبارك من الفلسطينيين وإحكام الاستيلاء عليه، لكسر إرادة الشبان المقدسيين الذين يدافعون عنه، كما استنكرت الاقتحام الهمجي لباحات المسجد الأقصى، وتحويله إلى ساحة حرب ومواجهة حقيقية[9].

وأعلنت قيادة المقاومة الفلسطينية منحها للاحتلال الإسرائيلي مهلةً حتى الساعة السادسة مساءً لسحب قواته من المسجد الأقصى، حيث قال المتحدث الرسمي الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام أبو عبيدة :"إن قيادة المقاومة في الغرفة المشتركة تمنح الاحتلال مهلةً حتى الساعة السادسة من مساء اليوم لسحب جنوده ومغتصبيه من المسجد الأقصى المبارك وحي الشيخ جراح، والإفراج عن كافة المعتقلين خلال هبة القدس الأخيرة، وإلا فقد أعذر من أنذر"كما أعلنت كتائب المقاومة الوطنية أنها حسمت خياراتها وستكون لها كلمة الفصل ردًا على مجريات الأحداث في القدس والأقصى[10] .

وخرجت مسيرات فلسطينية شعبية كبيرة ردًا على مواجهات القدس، حيث شملت عددًا من المدن الفلسطينية ومنها نابلس والخليل ورام الله وبيت لحم وقلقيلية، حيث دارت مواجهاتٌ عنيفةٌ بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي، وتذكر المصادر أنه قد سُجل عددٌ من الإصابات بالاختناق والرصاص المطاطي والحي، كما اعتُقل عددٌ من الشبان[11].

وعلى اثر ذلك أعلن الرئيس الفلسطيني "محمود عباس " في 10 ماي2021 إلغاء مظاهر عيد الفطر كافة، وتنكيس الأعلام والحداد[12]. كما أصدر بيانًا قال فيه إن *"الاقتحام الوحشي والاعتداء على المصلين في المسجد الأقصى المبارك وساحاته يشكل تحدّيًا جديًدا للمجتمع الدولي*[13]."

أما من الجانب الإسرائيلي، ففي 9 ماي2021 أجلت المحكمة العليا الإسرائيلية القرار المتوقع بشأن عمليات الإخلاء لمدة 30 يومًا، بعد تدخل المدعي العام" أفيخاي ماندلبليت" .

ودافع رئيس الوزراء الإسرائيلي"بنيامين نتنياهو" عن أفعال الشرطة الإسرائيلية، وقال إن إسرائيل *"لن تسمح لأي عنصر راديكالي بتقويض التهدئة"*. وقال أيضًا "نرفض بشدة الضغط لعدم البناء في القدس."أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي في 10 ماي2021 اتفاقه على شن عملية عسكرية على قطاع غزة ردًا على إطلاق الصواريخ، أدان الرئيس الإسرائيلي "رؤوفين ريفلين" أعمال الشغب في "اللد" ووصفها بأنها مذبحة.

المبحث الثاني:الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خارج دائرة التفسيرات التقليدية لنظريات العلاقات الدولية

لم تعد نظريات العلاقات دولية قادرة على تفسير الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني في الوقت الراهن، أو تصور التطورات التي يمكن أن تؤول إليها، أو تقصي مستقبلها القريب

بواسطة أدوات الاستشراف التقليدية. فلا مسلمات الدولة القومية التي تنفي وجود احد الطرفين في المجتمع الدولي، ولا الكيانات ما فوق الدولة من منظمات دولية أو إقليمية حكومية أو غير حكومية، وكيانات مادون الدولة من أقليات دينية أو قومية أو مذهبية، قادرة على تفسير طبيعة الصراع أو تشكيل توجهات المجتمع الدولي بصدد القضية الأزلية لشعب يعاني الشتات.

وحتى توجهات الرأي العام العالمي أضحت غير قادرة على التأثير في مخرجات التفاعلات بين طرفي الصراع، بعدما تقلص الصراع وانحصر في كيان مستعمر يبحث لدولته عن مبررات الوجود، وشعب مشتت يحاول لملمة شتاته المفكك داخليا من اجل إقناع المجتمع الدولي بجدية قضيته وبمصيره المجهول، في ظل معايير فرضتها عولمة غيرت مقاييس انخراط الدول في نشاطات الكيانات الفوقية وما دونها، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[14].

نظرياً، الدول العربية لا تمتلك فقط الأسباب والذرائع من منطلق "قومي عُروبي" لتدعم القضية الفلسطينية وحق استرجاع الأرض، بل تمتلك أسباباً أخرى، بناءً على القانون الدولي، لتتخذ موقفاً حاسماً في مقاطعة كل ما يمت بصلة إلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي، ولكن الخيار من قبل العديد من الحكومات العربية كان بمقايضة القضية الفلسطينية، وغض البصر عن الانتهاكات والجرائم اليومية من قبل الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، وذلك في مقابل البقاء في السلطة، وتسيير منظومة فساد داخلي، من خلال إرضاء القوى العالمية[15] .

وفي ظلّ التدهور المستمر في الشرق الأوسط، وفي أغلب البلدان العربية، على المستويين الداخلي والخارجي، أصبح الهمّ الأول لدول المنطقة هو صراع البقاء في السلطة ووحدة الأرض والسيادة الوطنية. أما القضيّة الفلسطينيّة التي كانت في حقبةٍ من الزمن محور سياسات الحكومات العربية، ودافعاً للقوى الدولية للانخراط في الشرق الأوسط، لم تعد للأسف محط الاهتمام الأول، نتيجة سياسات "ممنهجة" من تيار دولي داعم للكيان الصهيوني. لقد فشلت

القومية العربية في متابعة النضال على مختلف المستويات، لاسترجاع الحق المسلوب في فلسطين، فلم تعد الدافع الأساسي، بل أصبحت أداة خطاب سياسي تستخدم عند الضرورة لتبرير مواقف داخلية من قبل حكومات الدول المجاورة.

إن قراءة شاملة للقضية الفلسطينية والعودة إلى جذور الصراع، والبحث في التراكمات التي انتهت في محطات عدة، إلى تغيّرات نوعية أنشأت واقعاً سياسياً وقانونياً واجتماعياً جديداً، تستدعي تفكيكاً رجعياً لكل واقع تم إحداثه والتراكمات التي أحدثته، ، حتى وإن كنا نتحدث هنا عن تاريخ معاصر، فإن كثافة أحداثه جعلت دراسته بمنهجية "أنثروبولوجية"، تتناول الأبعاد الاجتماعية والثقافية والنفسية إلى جانب السياسية والاقتصادية، مسألة ضرورية.

ذلك يعني أن قراءة الموضوع الفلسطيني في ظلّ هذه التحولات الجديدة يستوجب تحديد الاتجاهات الكبرى في العلاقات الدولية، وتحديد دور القوى المركزية في توظيف هذه الاتجاهات في سياساتها التي تنعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الموضوع الفلسطيني[16].

وطبقا لأغلب الدراسات تتمثل هذه الاتجاهات في الآتي:1- التوجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب وهو ما يتيح للقوى الوسطى والصغرى مساحة أكبر للمناورة؛ 2- تنامي النزعة البراغماتية في السياسات الدولية على حساب النزعة الأيديولوجية أو العقائدية؛ 3- تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية على حساب التكتلات الأمنية والعسكرية؛4- تزايد" نسبي" في دور المنظمات غير الحكومية في تكييف سياسات الدول؛ 5- الانحسار التدريجي "غير الخطي"nonlinearلدور القوى الدينية في العالم؛ 6- الاهتمام المتزايد بتوجهات الرأي العام الدولي تجاه القضايا الدولية المختلفة واستمرار نزعة التفتت الاجتماعي والسياسي في مواجهة نزعة الترابط الاقتصادي والمالي والتقني في العالم.

إن الحل النهائي للمسألة الفلسطينية، سيكون في مواجهة بين موقف دولي ينادي بإقامة دولة فلسطينية من ناحية، وواقع ميداني يجعل تنفيذ ذلك مستحيلاً، مما يعني العودة للمواجهة من جديد بكل الأشكال التي عهدها الصراع منذ بدايته.

وعلى هذا الأساس، فإن فنّ توظيف متغيرات القوة (المادية والمعنوية وإدارتهما) هو الذي سيحسم الموقف، لكن المؤشرات تشير إلى أن الطرف العربي والفلسطيني غير مؤهلين لذلك، وهو ما جعل الطرف الإسرائيلي يضغط بشكل تدريجي باتجاه جعل حلّ الموضوع الفلسطيني على حساب دول الجوار أولاً كأحد جوانب التفاوض، ثم يبدأ بتحييد بقية الاقتراحات لصالح هذا الاقتراح، مستفيداً من تراخي عربي بعد فترة من الاضطرابات السياسية المنهكة، ومن مساندة ودعم من المجتمع الدولي ثانياً[17]، حيث عمل المجتمع الدولي على:1- الضغط على قوى المقاومة المسلحة باتجاه وقف العمليات أو التحريض عليها؛ 2- الربط بين المساعدات الدولية وبين التزام التنظيمات الفلسطينية بكل الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها منظمة التحرير مع "إسرائيل" (ومن ضمنها الاعتراف بـ"إسرائيل")؛ 3- استثمار التباينات العربية لتوسيع قاعدة الاعتراف بـ"إسرائيل" اعترافاً قانونياً أو واقعياً.

كل هذا مرهون في نجاحه أو فشله في كيفية إدارة قوى المقاومة والتحرير لمشروعها من خلال وعيها بملامح الواقع الدولي، ومن خلال الوعي بكيفية بناء تحالفات دولية وإقليمية على أسس إستراتيجية تسهم في مواجهة الظروف المعاشة، ولعل إستراتيجية توزيع الأدوار بين التنظيمات الفلسطينية هي الإستراتيجية الأنسب للمرحلة القادمة[18]، وهو ما أثبتته المواجهات الأخيرة مع العدو الصهيوني.

المبحث الثالث: تباين المواقف الفلسطينية بخصوص الإستراتيجية الشاملة لإدارة الصراع

حسب الدكتور "محسن محمد صالح" مدير مركز الزيتونة للأبحاث والدراسات والاستشارات فان مشهدان متقاربان في الزمن متعارضان في المسارات، شكّلا علامة فارقة في التطور المعاصر لقضية فلسطين، وفي الحالتين كان مركزهما الأقصى والقدس.الأول قرار "محمود عباس" وقيادة فتح في التاسع والعشرين من أفريل2021 تعطيل الانتخابات ومسار إصلاح البيت الفلسطيني بذريعة عدم القدرة على إجرائها في القدس، والثاني قرار ""حماس وقوى المقاومة في العاشر من ماي2021 قصف الكيان الصهيوني بالصواريخ دعماً لصمود المقدسيين ومنعاً لتغوُّل الصهاينة في تهويد الأقصى وحي "الشيخ جراح" والقدس[19].

إن ضعف المؤسسات السياسية الفلسطينية وغياب التوافق الوطني أدخلا الوضع الفلسطيني أمام فرصة التحوّل إلى مسار جديد ذي طبيعة إستراتيجية، وكلاهما وفّر قفزات نوعية لحماس والمقاومة الفلسطينية التي كسبت معركة المصداقية وتحمُّل المسؤولية التاريخية والاستجابة لتطلعات الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية.[20]

الشعب الفلسطيني في القدس كما في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي فلسطين المحتلة 1948 وفي الخارج "صوَّت" للمقاومة وأكد شرعيتها الشعبية وشرعيتها المقاومة من خلال وقوفه خلفها في تصعيدها الانتفاضي والمسلح ضدّ الاحتلال. والشعوب العربية والإسلامية "صوَّتت" للمقاومة بعد أن تفاعلت بشكل هائل مع الحالة الانتفاضية في القدس ومع التصعيد المقاوم في فلسطين، وبعد أن ظنّت الأنظمة المُطبّعة أنها تمكنت من عزل الشعوب عن قضيتها المركزية، وعن قلبها النابض في الأقصى.

واضطرت العديد من الأنظمة إلى توقيف مؤقت لعملية التطبيع ومحاولة استيعاب الموجة من خلال رفع سقف التصريحات السياسية وزيادة الإدانة للكيان الصهيوني، بعد أن أدركت أن المقاومة على الأرض ستعيدها إلى الصدارة، وستعصف بمسارات التطبيع أو تُعطّلها على الأقل، بل وقد تتسبب بتصاعد غضب شعوبها تجاهها.

المطلب الأول: القضية الفلسطينية في مواجهة القانون الدولي

لقد فرضت المقاومة احترام العالم لفلسطين وقضيتها، وأعادتها إلى صدارة الاهتمام العالمي بعد أن فشل مسار التسوية ومسار التطبيع بأن يقدم شيئاً للشعب الفلسطيني، فضلاً عن استخدامه كغطاء لمزيد من تهويد الأرض والإنسان والمقدسات، واستخدام وكلائه في السلطة والأنظمة العربية كأدوات للتنسيق الأمني مع العدو ومطاردة قوى المقاومة وخنقها. لقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن العالم يتفاعل إيجاباً مع قضية فلسطين ويزيد التصويت لصالحها في الأمم المتحدة عندما تتصاعد المقاومة وليس عندما ينشط مسار التسوية.

من جهة أخرى، وحول التصور العام لواقع المجتمع الفلسطيني في مواجهة القانون الدولي العام، تقدم المحللة السياسية "نورا عريقات" طرحًا جديدًا في كتابها الجديد المعنون بـ"عدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية" ضمن مقاربتها للقانون الدولي في الشأن الفلسطيني. يعتقد المحللون عمومًا بأن القانون في هذا السياق إمّا مفيد إذا نُفِّذَ كما ينبغي، وإما مُضرٌّ بسبب علاقته بالسلطة والنفوذ. غير أن "نورا عريقات" تطرح حُجةً مختلفةً، إذ ترى أن القانونَ سياسةٌ، ومثلما يمكن استخدامه كأداة هيمنة في يد الدول القوية، يمكن استخدامه على نحو استراتيجي للنهوض بالقضايا التقدمية، بما فيها قضية التحرر الفلسطيني[21].

غير أن السلطة والقوة لها حدودها، وبالرغم من أن هناك كتابات أخرى حول القانون وفلسطين تقول إن القانون مرتهن بالسلطة والقوة، فإن عريقات ترى بأن النتيجة المنطقية لهذا الطرح القائل إن السلطة تحدد القانون، تستلزم بأن القانون وهم. فهي تقول *لو كان القانون تبريرًا بحتًا للسلطة، لَكُنا تخلينا عنه منذ زمن بعيد،ولكانَ ذلك مدعاةً للاحتجاج. ولكننا عهدنا بأن القانون أداةٌ للاضطهاد والقمع، وأداةٌ للمقاومة أيضًا*."[22]

لكن، لم تستخدم القيادة الفلسطينية القانون على نحو استراتيجي؛ فالإستراتيجية تتكون من أساليب متعددة تُفضي إلى محصلة في النهاية، غير أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تتبع سوى أساليب قانونية دولية مؤقتة وغير منتظمة. فهي تلجأ إلى الأمم المتحدة لمقاضاة إسرائيل بموجب نظام روما الأساسي في المحكمة الجنائية الدولية، وتدافع عن مكانتها القانونية كدولة، وفي الوقت نفسه تتخلى عن تلك المساعي القانونية حالما عرضت عليها الأمم المتحدة ظروفًا أفضل للتفاوض على "خطة سلام".

إن القيادة الفلسطينية بحاجة إلى إستراتيجية حقيقية تتحدى البناء السياسي الذي يُخضِع الفلسطينيين ويُذلهم، فقد وقعت السلطة السياسية في فخ السيادة المتمثل في التمتع بسيادة مستأجَرة تقوم على انهماك الفلسطينيين الدائم في إثبات استحقاقهم للحكم الذاتي المنبثق من اتفاقات أوسلو، فأيٌّ من بنودها لا يَعِد بإقامة دولة أو نيل الاستقلال في نهاية المطاف. إنما هو اتفاق يؤسس لحكم ذاتي محدود ومتوقف دومًا على الموافقة الإسرائيلية. لقد نجَحَ الإسرائيليون في 1993 في شرعنة استعمارهم برضى الفلسطينيين[23]، لذا لابد من تدويل الصراع من أجل الوصول إلى حلول أخرى سواءً حل الدولتين أو حلًا آخر.

المطلب الثاني: الأثر السلبي لتدويل حل النزاع على القضية الفلسطينية

لقد خدم التدويل المشروع الصهيوني بإعطاء الشرعية الدولية لقيام كيانه السياسي، وبعد النكبة عام 1948م، أصدرت منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات عديدة لصالح القضية الفلسطينية أهمها: قرار رقم (194) لعام 1948الذي ينص على "حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين"، والقرارين رقم (242) عام 1967 و(338) عام 1973 المطالبين بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي المُحتلة في حرب النكسة وآخرها القرار رقم (2334) عام 2016 المُطالب بوقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، غير أن كل هذه القرارات لم تجد طريقها للتطبيق الفعلي.[24]

كما أثر تدويل القضية الفلسطينية على الحقوق الوطنية الفلسطينية وعلى حساب أرض فلسطين التاريخية؛ فالتدويل يتطلب القبول بالشرعية الدولية، وهذا بدوره يقتضي تحوّل في الفكر السياسي الفلسطيني الوطني لينسجم مع مفهوم الشرعية الدولية، أي الانتقال من مفهوم الشرعية القائمة على الحقوق الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين من البحر إلى النهر، إلى مفهوم الشرعية القائمة على القرارات الدولية التي قسّمت فلسطين بين أصحابها الشرعيين والغزاة المُحتلين في قرار التقسيم عام 1947م، ثم انتهى بها المطاف إلى اعتبار فلسطين هي الأراضي المحتلة عام 1967م فاقتصرت على 22% من فلسطين الانتدابية، وحتى هذه النسبة الصغيرة من الوطن أصبحت أراضي متنازعاً عليها وموضع مفاوضات في اتفاقية أوسلو، فالتدويل لم يساهم في استرجاع حقوقنا الوطنية أو جزء منها، بل ساهم في تحوّل الفكر السياسي الوطني باتجاه القبول بتقاسم فلسطين مع المحتل[25].

لذا ينبغي ضبط مفهوم التدويل سياسياً ووطنياً كي لا يكون مجرد تدوير للقضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية، دون مخرجات إيجابية تخدم القضية الفلسطينية وتُسهم في انتزاع حقوقنا الوطنية، وكي لا يكون التدويل مدخلاً لتضييع الوقت. فضبط التدويل يجب أن يسلك مسارات محددة أهمها[26]:

- تحرير القضية الفلسطينية من قبضة الاحتكار الأمريكي؛
- محاصرة وعزل الكيان الصهيوني دولياً بفضح جرائمه ومحاسبته ومقاضاته دولياً،
- تعزيز التعاطف والتأييد والدعم الدولي الرسمي والشعبي للحقوق الوطنية الفلسطينية،
- ترسيخ الهوية الوطنية والكيان الوطني الفلسطيني في المحافل الدولية،
- تأمين الحماية الدولية لفلسطين الشعب والأرض،

- الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها وفي مقدمتها الكفاح المسلح المشروع بالقانون الدولي وفقاً لحقي الدفاع عن النفس وتقرير المصير،

انطلاقا من أن الحق الذي تكفله المواثيق والقوانين الدولية يحتاج لقوة تنزعه من فك الاحتلال، وبدون ذلك لن يخرج مفهوم تدويل القضية الفلسطينية عن إعادة تدويرها في المؤسسات الدولية.[27]

لقد استفادت إسرائيل من غطاء التسوية في إيجاد طرف فلسطيني ملتزم دولياً بالقيام بدور وظيفي في الضفة والقطاع، ويتولى بنفسه قمع قوى المقاومة والمعارضة؛ ويُسهم عملياً في تحويل الاحتلال الإسرائيلي إلى استعمار "نظيف"[28]؛ ليس من المتوقع أن تتحقق المصالحة الفلسطينية، إذا ما ظلَّت تدار بالطريقة نفسه.

لقد أثر غياب الإستراتيجية الوطنية الشاملة على مصير القضية الفلسطينية وأدى الفراغ الناجم عن عدم الاستقرار وفقدان الكيانات السياسية خصائص الدولة، إلى غياب خطة فلسطينية إستراتيجية لتطوير أدواتها الدعائية بخصوص قضيتها الأزلية، ما أدى إلى ضعف النتائج المحققة، وعدم وضوح ملامح مستقبل القضية والشعب الفلسطيني[29].

بدءا من استنزاف مقدرات الشعب البشرية والمادية في مواجهات وصراعات جانبية، أو في مواجهات موسمية مع العدو، لسقوط ضحايا من قتلى وجرحى وتدمير بيوت وممتلكات دون تحقيق أي منجز وطني، وانتهاءً بالأزمة التي يمر بها المشروع الوطني الفلسطيني برمته، وهو ما تجدد في المواجهات الأخيرة[30].

خيار الانتفاضة الشعبية الشاملة في هذا التوقيت، أي في ظل الموقف الإقليمي والدولي المعقد والصعب وازدياد حملات التطبيع العربي أعاد القضية الفلسطينية إلى قاعات الأمم المتحدة، بعدما أخذت الخيارات المتاحة أو المفروضة على الفلسطينيين تتقلص شيئا فشيئا: خيار حل

الدولتين أفشلته إسرائيل بسياسة الاستيطان، وأفشلته أميركا بانحيازها لإسرائيل، وخيار حل الدولة الواحدة لا يعدو أكثر من كونه وسيلة ضغط على إسرائيل والمجتمع الدولي للنظر للاحتلال بوصفه نظام "أبارتهايد"[31].

إن أي "إستراتيجية وطنية" لا بد أن ترتكز على فكرة مواصلة الكفاح؛ويتأسس الكفاح الوطني على فكرة تعزيز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، وممارسة كافة أشكال المقاومة الشعبية، والنضال ضد كل تجليات الاحتلال والعنصرية، ون يتواكب النضال داخل الأرض المحتلة (وأيضا داخل الخط الأخضر) في مسارات موازية ومتصلة مع النضال خارجها، أي في المنفي والشتات.

فإذا كان الهدف المعلن لفلسطينيي الأرض المحتلة هو إقامة دولة مستقلة، وكانت مطالب فلسطينيي الداخل هي المساواة، ومطالب فلسطينيي الشتات هي العودة؛ فإن الإستراتيجية الفلسطينية الشاملة، يجب أن تتضمن هذه الأهداف العادلة، وتصوغ برامجها الكفاحية على أساسها، بحيث تحافظ على وحدة الشعب، لأن تهميش أي فئة من الشعب الفلسطيني داخل أو خارجه ستؤدي إلى تقويض الهوية الوطنية، كما أن التركيز على هدف الدولة، أو اختزال الشعب الفلسطيني بفلسطينيي الأرض المحتلة، يعني إزاحة سردية النكبة أو تغييبها بكل ما تحمله من معانٍ ودلالات وطنية وسياسية، لصالح النكسة وما نشأ عنها من أطروحات لتسويات سياسية "منتقصة"[32].

فلا شك بأن الهدف الأسمى لأي فلسطيني هو "تحرير كل فلسطين"، لكن ذلك يتطلب إحداث تغييرات جذرية في المعادلة السياسية الدولية، وفي بنية النظام الدولي، وتغيير الأنظمة القائمة، وبناء تحالفات جديدة. بالتالي كان لا بد من التحرك في ضوء ما تسمح به موازين القوى والمعادلات السياسية التي تحكم العالم[33]، أي التحرك وفق الحدود التي يسمح بها المجتمع

الدولي مع مواصلة النضال من أجل بناء دولة فلسطينية مستقلة على حدود الـ67، خالية من المستوطنات وعاصمتها القدس، وضمان حل عادل لقضية اللاجئين، وهو ما يعرف بحل الدولتين، وهو الحل الوحيد المطروح حاليا، والذي جددت الجزائر المطالبة به على لسان وزير خارجيتها، في اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة في الواحد والعشرين من ماي 2021، مع الرجوع إلى طاولة المفاوضات.حيث دعت الجزائر باسم المجموعة العربية و النيجر باسم منظمة التعاون الإسلامي، إلى التحرك بشكل سريع واتخاذ خطوات ملموسة لإجبار الكيان الصهيوني على وقف عدوانه الغاشم على الشعب الفلسطيني الأعزل، و العمل على تطبيق القرارات الأممية التي تكفل للفلسطينيين حقهم في تقرير المصير و نيل الاستقلال[34].

خاتمة:

بين استمرار التطبيع العربي وانشغال الحكومات العربية بقضاياها الداخلية المرتبطة بتطلعات شعوبها إلى التقدم والديمقراطية، يجد المجتمع الفلسطيني نفسه وحيدا في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وفي مواجهة الاختلالات الداخلية التي تحد من إمكانية التوافق الوطني لخلق إستراتيجية شاملة قادرة على خلق منحى جديد كفيل بتدويل الصراع بما يكفل إيجاد حلول حقيقية ومؤثرة، تخدم الطرف الفلسطيني وتؤيد قضيته وتضمن حقوقه.

الحرب أبانت أن آفاق حل الصراع مع العدو ما زالت بعيدة وأن الذي تغير ليس طبيعة الصراع بل أدواته، مما يحتم أن تبحث السلطة استراتيجيات تحمل الشعب للالتفاف حولها، ليحميها وتحميه، بما يعيد الاعتبار لمؤسسات المجتمع المدني، ليس كشيء معارض للسلطة بل كشيء رافد لها ومكمل كما كان عليه الحال في مرحلة الثورة.

إن إحياء العامل الدولي هام جداً من أجل دعم كفاح الشعب الفلسطيني، وضمان ممارسة حقه في تقرير مصيره وفق المواثيق الدولية. لكن، لابد من إيجاد بديل استراتيجي متكامل كفيل بإحداث تغيير تراكمي في ميزان القوى، عبر سياسة دولية شاملة للتحرك في منظومة وكالات

الأمم المتحدة واحتكام دول العالم إلى قواعد القانون الدولي في تعاملها مع الكيان الصهيوني، بما يكفل حماية حقيقية لحقوق الإنسان وبعث حملات تضامن دولية مع كفاح الشعب الفلسطيني.

قائمة المراجع:

1-الكتب

- دوغلاس ج. وبول . بول، ب. ترجمة زكريا إسماعيل، محمد.**أمريكا وإسرائيل علاقة حميمية، التورط الأمريكي في إسرائيل منذ سنة 1947 إلى الآن.** دون دار نشر.
- كيالي، ماجد.**فتح 50 عاما**.المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1.2016.
- نوفل، ممدوح.**قصة اتفاق أوسلو: الرؤية الحقيقية الكاملة، طبخة أوسلو.**عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995.

2-المقالات:

- إبراهيم أبراش، "هل توجد إستراتيجية فلسطينية لمواجهة الحرب القادمة،" **الحوار المتمدن.** العدد 4697.22-01-2015.
- محسن صالح، "المقاومة الفلسطينية إذ تجدد شرعيتها، " **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**.17ماي2021.
- نور عريقات،" فلسطين والقانون الدولي ومستقبل عادل غير معهود،" ***ظكبب.***
- وليد عبد الحي ، "المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية: نظرة مستقبلية،" ***لكذ ظذائم بكحزئ ة ءلإزئخئ ة.***

3-الوكالات:

- **وكالة الأنباء الجزائرية،** https://www.aps.dz
- **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية،** http://wafa.ps

- **فرانس24** /https://www.france24.com/ar
- **وكالة معا الإخبارية**، https://www.maannews.net
- ***REUTERS* :** http://www.reuters.com

4-الجرائد الالكترونية:

- **الحوار المتمدن**، https://www.ahewar.org
- **بكي شتّ** /https://www.alhadath.ps
- **The New York Times**,https://www.nytimes.com
- **HAARTZ** ,https://www.haaretz.com/us-news
- **The Guardien,**https://www.theguardian.com
- **Times Of Israel** /https://www.timesofisrael.com/

5- المواقع الالكترونية:

- ***بكي كبّ*** */https://www.jadaliyya.com*

الهوامش:

[1] -Patrick Kingsley," Evictions in Jerusalem Become Focus of Israeli-Palestinian Conflict,". ***NewYork Times****(7may 2021) in:* https://web.archive.org/web/20210509085058/https://www.nytimes.com/2021/05/07/world/middleeast/evictions-jerusalem-israeli-palestinian-conflict-protest.html

[2]- Patrick Kingsley,"After Years of Quiet, Israeli-Palestinian Conflict Exploded. Why Now?," ***The New York Time***, Published May 15, 2021.**In**: https://www.nytimes.com/2021/05/15/world/middleeast/israel-palestinian-gaza-war.html?action=click&module=Top%20Stories&pgtype=Homepage

[3]- ***المكان نفسه.***

[4]-Ben Samuel**, "**Biden to Send U.S. Official Hady Amr 'Immediately' to Meet Israeli, Palestinians Leaders," **HAARTZ** (12 may 2021) ***in:*** https://www.haaretz.com/us-news/.premium-u-s-to-send-hady-amr-to-meet-israeli-palestinians-leaders-1.9800231

[5] -Michelle Nichols, "U.N. Security council to meet on Sunday about Israel , Gaza," ***REUTERS*** (may 14, 2021) **in:** http://www.reuters.com/world/us-objects-un-meeting-israel-gaza-friday-diplomats-2021-05-13/

[6] - Oliver Holmes and Harriet Sherwood, "Israel draws up plan for Gaza Ground attack as mob violence spreads," ***The Guardien***(may 13, 2021) ***in :*** https://www.theguardian.com/world/2021/may/13/israel-gaza-airstrikes-rockets-hamas

[7]- " سفارتنا في لندن تتلقى رسالة اعتذار واعلان نوايا حسنة من ادارة" فايسبوك"بتصحيح الأخطاء" وكالة وفا(باللغة الانجليزية WAFA Agency) وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (17 ماي 2021) ***في :***

http://wafa.ps/Pages/Details/24226

[8]-" الكويت تستدعي سفير تشيكيا احتجاجا على نشره صورة مؤيدة لإسرائيل،" ***فرانس 24*** (17 ماي 2021) في :
https://www.france24.com/ar/الأخبار المستمرة/20210517-الكويت-تستدعي-سفير-تشيكيا-احتجاجا-على-نشره-صورة-مؤيدة-لإسرائيل

[9]- "الخارجية تطالب مجلس المن بتوفير الحماية الدولية لشعبنا كحق قانوني مشروع،" ***وكالة معا الاخبارية*** (10ماي 2021) ***في:***

https://www.maannews.net/news/2039411.html

[10]- " الأجنحة المسلحة تمنح الاحتلال مهلة حتى السادسة لسحب قواته من الأقصى،" ***وكالة معا الاخبارية*** (10ماي 2021) في :

https://www.maannews.net/news/2039443.html

[11]- " الضفة تلبي نداء الأقصى- ومواجهات في كافة نقاط التماس" ***وكالة معا الاخبارية***(11ماي 2021) في :
https://www.maannews.net/news/2039484.html

[12]- "الرئيس يقرر الغاء الاحتفالات في عيد الفطر واقتصارها على الشعائر الدينية وتنكيس الاعلام،" ***الحدث***(11 ماي 2021) ***في:***https://www.alhadath.ps/article/140084/الرئيس-يقرر-الغاء-الاحتفالات-في-عيد-الفطر-واقتصارها-على-الشعائر-الدينية-وتنكيس-الأعلام

[13] -Aaron Boxerman, Aabbas slams Israel's'brutal storming' of temple Mount ,'assault on worshipers" *Times Of Israel* (may 11, 2021) in:
https://web.archive.org/web/20210510142049/https://www.timesofisrael.com/abbas-slams-israels-brutal-storming-of-temple-mount-assault-on-worshipers/

[14]- وليد عبد الحي ، "المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية: نظرة مستقبلية،" ***مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في :***

https://www.alzaytouna.net/2017/11/11/#.YKhHphozZH0

[15]- ***المكان نفسه.***
[16]- ***المكان نفسه.***
[17]- ***المكان نفسه.***
[18]- ***المكان نفسه.***

[19] - محسن صالح، "المقاومة الفلسطينية اذ تجدد شرعيتها، " **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** (17ماي2021) **في:**

https://www.alzaytouna.net/2021/05/18/#.YKPmctIzZH0

[20]- ***المكان نفسه.***

[21]- نور عريقات،" فلسطين والقانون الدولي ومستقبل عادل لاغير معهود،" ***جدليّة في :***

https://www.jadaliyya.com/Details/38610#login

[22]- ***المكان نفسه.***

[23]- ممدوح نوفل، ***قصة اتفاق أوسلو: الرؤية الحقيقية الكاملة، طبخة أوسلو ،*** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995), ص 22.

[24]- وليد القططي، " القضية الفلسطينية بين التدويل والتدوير،" ***وكالة معا الاخبارية*** (03-02-2018) في:
https://www.maannews.net/articles/938760.html

[25]- ***المكان نفسه.***
[26]- ***المكان نفسه.***

[27]- ج. وبول دوغلاس، ب،بول: ترجمة محمد زكريا اسماعيل: ***أمريكا واسرائيل علاقة حميمية، التورط الأمريكي في اسرائيل منذ سنة 1947 إلى الآن)***، دون دار نشر، ص 169.

[28]- محسن صالح، **خلاصات التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، في :**
https://www.aljazeera.net/opinions/2018/2/25

[29]- إبراهيم أبراش، "هل توجد استراتيجية فلسطينية لمواجهة الحرب القادمة،" **الحوار المتمدن**،(العدد 4697، 22-01-2015).في:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451839

[30]- ***المكان نفسه.***

[31]- الابارتايد أو "الأبرتاهيد" هو نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا منذ عام 1948 وحتى الغاءه بين 1990و1993.

[32]- ماجد كيالي، فتح 50 عاما، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 2016.

[33]- عبد الغني سلامة، "الاستراتيجية الفلسطينية،" **مركزالأبحاث**، منظمة التحرير الفلسطينية**في**

https://www.prc.ps//#_ednref3

[34]- "بوقادوم يطالب باعتماد خطوات عملية لانهاء العدوان ضد الفلسطينيين،' **وكالة الأنباء الجزائرية** (21 ماي 2021) **في** **https://www.aps.dz/ar/monde/106778-2021-05-21-15-04-37**